شو طلع معنا ؟

آب 2021

من جريمة ٤ آب

إلى الانتخابات المعلَّقة...
السلطة «تشرّع» غياب المحاسبة

مرّ عام على الانفجار المروّع الذي دوّى في الرابع من آب 2020 في مرفأ بيروت والذي أدّى إلى سقوط أكثر من مئتي ضحيّة وإصابة أكثر من 6500، إضافة إلى تشريد مئات الآلاف من سكان المناطق المجاورة للانفجار.

لكن، بعد عام كامل على الانفجار، لا يزال أهالي ضحايا انفجار مرفأ بيروت ينشدون العدالة "الضائعة"، من خلال تحرّكات عفوية مطلبيّة ينظّمونها بين الفينة والأخرى، إذ لم تسفر التحقيقات عن أيّ نتيجة مُعلَنة حتى الآن، علمًا أنّ محققين عدليين تناوبا على الملف، أولهما القاضي فادي صوان، الذي جرت تنحيته بعد ادعائه على رئيس حكومة تصريف الأعمال حسّان دياب وثلاثة من الوزراء، وثانيهما القاضي طارق البيطار، الذي سار على دربه، فأطلق قبل أسابيع مسار الادعاء على عدد من الوزراء السابقين ومسؤولين أمنيين وعسكريين.

إلا أنّ مسار هذا الادّعاء اصطدم بدوره بالعراقيل السياسيّة التي وُضِعت في وجه القاضي البيطار، حيث قرّر وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال محمد فهمي مثلاً رفض منحه الإذن لملاحقة المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، فيما "يماطل" مسؤولون آخرون في منح الأذونات المطلوبة لملاحقة سائر القادة الأمنيّين والعسكريّين، وهو نهجٌ اعتمده أيضًا البرلمان، الذي بدل أن يسارع إلى رفع الحصانات عن النواب المطلوب استجوابهم، ارتأى "التريّث"، قبل الخروج بعريضة نيابيّة، فُسّرت "التفافًا" على التحقيقات القائمة، عبر تحويلها إلى ما يسمى "المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء".

يختصر هذا المسار الذي اتّخذته جريمة انفجار مرفأ بيروت، وتعامل السلطة معها، بمختلف فروعها وتشكيلاتها، مبدأ "المحاسبة المفقودة" الذي تشرّعه السلطة، والذي يخشى كثيرون أن يمتدّ إلى الانتخابات النيابية، التي تُعتبَر في كلّ الأنظمة الديمقراطية الوسيلة الأمثل للمحاسبة، في ظلّ حديث عن سيناريوهات قد يكون من بينها "تطيير" هذا الاستحقاق، أسوةً بما حصل في العديد من المراحل سابقًا، وكما يحصل اليوم بـ"تجاهل" استحقاق الانتخابات الفرعية المتوجّبة على السلطة منذ أشهر طويلة، لكنّها بكلّ بساطة لا تعيرها أيّ اهتمام.

العناوين

دماء الشهداء الضائعة

الانتخابات «أداة المحاسبة»

كلّ «السيناريوهات» مشرّعة

موقف لادي

دماء الشهداء الضائعة

تُعتبَر "مقاربة" السلطة لجريمة الرابع من آب، على كارثيّتها وقساوتها وفداحتها، "نموذجًا" عن غياب نظام المحاسبة بالمُطلَق، لا سيّما في ظلّ الاتهامات التي تُوجَّه إلى الطبقة السياسية بأنّها "تجنّدت" لحماية نفسها، بدل البحث عن الحقيقة، رغم كلّ ما تقوله وتكرّره عن حرصها على "دماء الشهداء"، وعن وجوب كشف كلّ العوامل التي تسبّبت بالانفجار، الذي عُدّ من بين أكبر الانفجارات التي وقعت على نطاق عالميّ، على مرّ العصور.

لعلّ ما حصل مع القاضي فادي صوان، المحقق العدلي الأول الذي عُيّن للتحقيق في الجريمة، يشكّل دليلاً على ذلك، فالرجل، الذي واجه الكثير من الانتقادات والتحفّظات، على خلفيّة ما اعتبره البعض "شعبويّة" في مكانٍ ما، لم يُعزَل من منصبه، سوى لأنّه ادّعى على عدد من السياسيّين، فتقدّم اثنان من هؤلاء، هما النائبان عن كتلة "التنمية والتحرير" علي حسن خليل وغازي زعيتر، بدعوى ضدّه، وكان لهما ما أراداه، الأمر الذي ندّد به حقوقيّون وخبراء، منتقدين وضع الطبقة السياسية "خطوطًا حمراء" لعمله.

وإذا كانت الطبقة السياسية اتهمت صوان بـ"خرق الدستور"، بالادعاء على النواب من دون المرور بالبرلمان الذي يمنحهم حصانة دستورية، فإنّ المحقق العدلي الذي خلفه، القاضي طارق البيطار، أدرك هذه "الثغرة"، فطلب رفع الحصانات ليتمكّن من استجواب النواب والادّعاء عليهم. ومع أنّ النائبين اللذين ادّعيا على صوان، حسن خليل وزعيتر، سارعا إلى إعلان "استعدادهما" للمثول أمام البيطار، حتى من دون انتظار الإذن المطلوب، اختار البرلمان سلوك درب مختلف، فتريّث في رفع الحصانات، وطلب تزويده بالأدلة والبراهين، وغير ذلك.

أما النموذج الأكبر على تضييع المحاسبة، فتمثّل بالعريضة النيابيّة التي وقّع عليها عدد النواب، وتضمّنت طلب اتهام لعدد من زملائهم (علي حسن خليل، ونهاد المشنوق، وغازي زعيتر)، فضلاً عن رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب والوزير السابق يوسف فنيانوس لاحتمال تورطهم في قضية تفجير مرفأ بيروت. ولأنّ هذه العريضة جاءت تزامنًا مع النقاش حول رفع الحصانات عن النواب والوزراء المذكورين، فقد فُسّرت في الأوساط السياسية والشعبية اللبنانية على أنّها محاولة "التفاف" على طلب المحقق العدلي استجواب زملائهم.

وقد وصفت "المفكّرة القانونيّة" هذه العريضة بأنّها "مناورة احتيالية" لتهريب هؤلاء من قبضة القاضي البيطار، لافتة إلى أنّ ثمة أدلّة عدّة على الطّابع الاحتيالي لهذه المناورة، أولها أن طلب الاتهام يصدر بشكل خاص من نواب الكتل التي ينتمي إليها المطلوب اتهامهم من دون أن يتخذ أي قرار بحقهم داخل هذه الكتل. أما الدليل الثاني فهو أنّ الطلب يستند إلى إحالتيْ صوان وبيطار علمًا أن القوى السياسية التي ينتمي إليها هؤلاء النواب كانت اعتبرت الإحالة الأولى استهدافًا سياسيًا وسببًا للتشكيك بحيادية القاضي، كما أن العديد من الموقعين اعتبروا الإحالة الثانية غير وافية ولا تكفي لإثبات الشبهة.

ويبقى الدليل الثالث، والأهمّ، هو أنّ المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء المنشأ في 1990 لم ينعقد يومًا، وثمة استحالة في توفر الغالبية المطلوبة لانعقاده اليوم (ثلثي النواب). وتاليًا، فإن الطلب يرمي إلى فتح تحقيق موازٍ لتحقيق البيطار، بما يؤدي إلى التشويش على عمله وإلى تهريب المشتبه بهم من قبضته، لصالح محكمة وهمية. ونشرت المفكرة القانونية قائمة بأسماء النواب الموقّعين على العريضة، تحت عنوان "لائحة العار"، وقد ضمّت نوابًا من كتل نيابية مختلفة (التنمية والتحرير، والمستقبل، والوفاء للمقاومة، والكتلة القومية، وكتلة الوسط المستقل، وجمعية المشاريع)، علمًا أنّ الحملة نجحت في دفع العديد من النواب إلى سحب تواقيعهم في وقت لاحق تحت الضغط الشعبي.

الانتخابات «أداة المحاسبة»

تختصر قضية انفجار المرفأ، والعدالة الضائعة بعد عام كامل على الجريمة، التي كانت السلطات تعهّدت بكشف كلّ خباياها، خلال خمسة أيام فقط من وقوعها، غياب مبدأ "المحاسبة" بالمُطلَق في لبنان، حتى في عناوينه الصريحة والمباشرة، من باب السلطة القضائية، التي رغم استقلاليّتها بالقانون، لا تزال مكبَّلة ومقيَّدة، وهو ما تجلّى بوضوح من خلال التعامل مع طلبات المحقّق العدلي القاضي طارق البيطار، في ظلّ انسداد الطرق أمامه من دون الحصول على إذن، فيما سُرّب كلام له أنّه سيصدر القرار الظنّي بالأدلة والبراهين، ليكون الحكم بيد "الرأي العام".

وإذا كانت المحاسبة، بمعناها المباشر، غائبة، فلا شكّ أنّها "مغيَّبة" أيضًا، بمعناها غير المباشر، والمتمثّل في الانتخابات النيابية، التي تُصنَّف في مختلف الأنظمة المتقدّمة والديمقراطية، على أنّها السبيل الأمثل للمحاسبة من قبل الرأي العام، لكنّها في لبنان تصطدم بالكثير من العوائق والمطبّات، التي ثبّتتها التجارب السابقة، والتي يكفي للتعبير عنها الحديث عن "نوايا مبيّتة" لتطيير الاستحقاق أو تأجيله، وهو ما حصل سابقًا، حينما شرّع النواب أيضًا "التمديد" لأنفسهم، دونما العودة إلى الشعب، صاحب "الوكالة" الممنوحة لهم.

ويُعتبَر قانون الانتخاب من أبرز العوائق في هذا الإطار، التي تُشهَر في وجه مبدأ "المحاسبة" هذا، إذ يعتبر كثيرون أنّه "يفصَّل على قياس السياسيّين"، وهو ما يعزوه البعض إلى ثغرة قانونية بالدرجة الأولى، تكمن في أنّ النواب هم أنفسهم من يسنّون قوانين الانتخاب، ما يجعلهم بالتالي يغلّبون "المصلحة الشخصية" على ما عداها، ويدفعهم إلى رفض أيّ قانون "إصلاحيّ" إذا لم يكن يؤمّن لهم الحفاظ على مقعدهم في البرلمان، ولهذا السبب، لا تزال القوانين الانتخابية في لبنان لا تلبيّ تطلّعات الخبراء الانتخابيين، سواء لجهة حجم الدوائر، أو لجهة مبدأ النسبية، التي أفرِغت مثلاً من مضمونها في القانون الأخير، وفق ما بيّنت "لادي" في تقييمها للنظام المعمول به.

كلّ «السيناريوهات» مشرّعة

لكن، أبعد من كلّ ما سبق، تبقى المشكلة الأكبر في فكرة "تأجيل أو إلغاء" الانتخابات، وهو "سيناريو" يروّج له كثيرون من جديد اليوم، ولا سيما بعد انتخابات نقابة المهندسين، التي قرأ فيها بعض الأحزاب "مؤشّرًا سلبيًا" على المزاج الشعبي الذي بات "مناهضًا" بشدّة للقوى السياسية التقليدية، وإن كان البعض الآخر يعتقد أنّ هذه الانتخابات ستتمّ، لأنّها ستشكّل "المَخرَج" الوحيد للخروج من الأزمات المتفاقمة التي تتخبّط خلفها البلاد، والتي يبدو أنّها ستزداد حدّة في الأشهر الفاصلة عن موعد الاستحقاق.

ولعلّ ما جرى سابقًا من "تمديد" للبرلمان بذريعة ما وُصِفت بـ"الظروف القاهرة"، يشكّل "نموذجًا" لطريقة "تشريع" تطيير الاستحقاقات، وبالتالي مبدأ المحاسبة في البلاد، وهو ما تكرّر أيضًا في الانتخابات الفرعيّة، التي كان يفترض أن تجريها السلطة بعد شغور 10 مقاعد في البرلمان الحالي، إثر استقالة 8 نواب، ووفاة اثنين، إلا أنّ السلطة تعاملت معها بمنطق "التجاهل"، بكلّ بساطة، بعدما تذرّعت في مرحلة أولى بوباء كورونا والإجراءات الوقائية، وأعطت نفسها مهلة حتى مطلع العام الحالي لإجرائها، قبل أن تغيّبها عن "الأجندة".

وبهذه الطريقة، حوّلت السلطة القانون إلى "وجهة نظر"، رغم أنّ المادة 41 من الدستور اللبناني تنصّ بوضوح على أنه إذا خلا مقعد في المجلس، يجب الشروع في انتخاب الخلف خلال شهرين، ولا تتجاوز نيابة العضو الجديد أجَل نيابة العضو القديم الذي يحلّ محلّه، وهو ما يُخشى أن يتمدّد إلى الاستحقاق الانتخابي المرتقب في العام المقبل، في منطقٍ يكرّس مرّة أخرى غياب الحدّ الأدنى من المحاسبة، التي يفترض أن تكون من "بديهيات" النظام السياسيّ في أيّ بلد من البلدان.

موقف لادي

ليس خافيًا على أحد أنّ "لادي" هي في طليعة الداعين إلى تكريس مبدأ المحاسبة في العمل السياسيّ، وهي التي تقوم في "رسالتها" التي انطلقت على أساسها على هذا الأساس، حيث إنّها جمعية نضاليّة مدنية تسعى إلى بناء مجتمع ديمقراطي وتعزيز المواطنية المبنية على أساس الشفافية والمساءلة والمحاسبة. وهي تضع على رأس أهدافها، إصلاح النظم الانتخابية والإدارية لضمان المشاركة الفعالة وحسن التمثيل، إضافة إلى رفع مستوى الوعي والمسؤولية لدى المواطنين اللبنانيين وتمكينهم من المشاركة في العملية السياسية.

بهذا المنطق، فإنّ لادي ترفض كلّ أشكال "تضييع" هذه المحاسبة بشكلٍ أو بآخر، ولذلك تصرّ على إجراء الاستحقاقات الانتخابية في مواعيدها، وهي كما رفضت سابقًا تجاهل الانتخابات الفرعية، ودعت السلطات إلى القيام بواجباتها عبر دعوة الهيئات الناخبة، تصرّ اليوم على وجوب احترام موعد الانتخابات النيابية المقرَّرة العام المقبل، أيًا كانت الظروف، لأنّ الانتخابات يجب أن تكون "خطًا أحمر"، ولا يفترض تكرار سابقة "التمديد" تحت أيّ ذريعة من الذرائع.

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
بيروت
الشرق الأوسط

تم انتاج هذه المادة بدعم مالي من مؤسسة هينرش - بُل مكتب الشرق الأوسط. الآراء الواردة هنا تعبر عن رأي الجمعية اللبنانية من أجل ديمقلراطية الانتخابات وبالتالي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة.

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات © 2021

LADE
الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

Sodeco, Petro Trad St.,
Sodeco 7 Bldg., 5th Fl.,
Beirut, Lebanon
+961 1 333713/4
info@lade.org.lb
lade.org.lb